الحركة العشائرية في سوق الشيوخ ١٩٣٥

دراسة في وثائق البلاط الملكي

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد جواد جاسم الجزائري
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
mohammed.aljazairi@uokufa.edu.iq

Tribal movement in the Suq Al-Shuyukh 1935

A Study of Royal Court Documents

Asst. Prof. Dr.
Mohammed Jawad Jasim Al-Jazaeri
University of KUFA - Faculty of Arts

الملخص:-

أسهمت مدينة سوق الشيوخ بشكل فاعل في مجريات الاحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مناطق الفرات الأوسط بشكل عام ولواء المنتفك على وجه الخصوص، من خلال الحركات العشائرية التي سادت تلك المناطق في النصف الأول من عام ١٩٣٥، وكانت بدايات الحركة تمثلت بقيام عشائر سوق الشيوخ بالمظاهرات والهوسات بعد انتشار صدى حوادث الفرات الأوسط، وكانت ابرز مطالبهم الغاء السركلة والتخلص من ثقل هذه العوائد والتي لم يكن لها وجود في بقية مدن العراق.

وقام افراد من عشيرة الحجام في سوق الشيوخ برمي اطلاقات نارية على دورية الشرطة، ثم هاجمت العشائر مراكز الشرطة وبدأت مصادمات عنيفة أدت الى انسحاب الشرطة من الربايا المحيطة بمدينة سوق الشيوخ، بعدها اقتحم الثوار سراي الحكومة في المدينة وأصبحت المدينة بكاملها تحت سيطرتهم، لذلك اصدرت الحكومة الأوامر بقيام الطائرات الحربية بقصف قضاء سوق الشيوخ، بعد إعلان الإدارة العرفية فيها، وبعد ان سيطرت القوات الحكومية على منطقة الحمار والجبايش، طلبت الحكومة من شيوخ العشائر الموالين لهم التوسط بانسحاب الثوار وعدم مواجهة القوات الحكومية وتم لهم ذلك ودخلت القوات الحكومية مدينة سوق الشيوخ بدون قتال.

الكلمات المفتاحية: البلاط الملكي، الحركة العشائرية، سوق الشيوخ، الفرات الأوسط، محمد حسين كاشف الغطاء.

Abstract:-

The city of Suq al-Shuyukh had actively contributed to the course of social and political events witnessed by the areas of the Middle Euphrates in general and the Muntafiq district in particular, through the tribal movements that prevailed in those areas in the first half of 1935. The beginning of this movement was represented by demonstrations and protests by the tribes of Suq al-Shuyukh, after the spread of incidents throughout the areas of the Middle Euphrates. Their most prominent demands were to cancel "Sarkala" and get rid of these heavy revenues, which did not exist in the rest of the Iraqi cities.

Members of the Al-Hajam tribe in Suq al-Shuyukh had fired shots at the police patrol, then the tribes attacked the police stations and started violent clashes that led to the withdrawal of the police through the earthy roads surrounding the city of Suq Al-Shuyoukh. Then, the revolutionaries had broken into the governmental palace in the city, and the whole city became under their control. Then, after the martial administration was declared in the city, the government gave orders for warplanes to bomb the Suq al-Shuyukh district. Then, after the government forces took control of Al-Hamar and Al-Jbayish regions, the government asked the tribal sheikhs loyal to them to mediate for the withdrawal of the revolutionaries and not confront the government forces, and indeed that happened, and the government forces entered the city of Suq al-Shuyukh without a fight.

Keywords: royal court, tribal movement, Suq al-Shuyukh, Middle Euphrates, Mohammed Hussein Kashif Al-Gita.

المقدمة:

أسهمت مدينة سوق الشيوخ بشكل فاعل في مجريات الاحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مناطق الفرات الأوسط بشكل عام ولواء المنتفك على وجه الخصوص، من خلال الحركات العشائرية التي سادت تلك المناطق في النصف الأول من عام ١٩٣٥، وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على بعض من جوانب الحركة العشائرية في سوق الشيوخ، لا سيما دراسة الأستاذ المساعد الدكتور شاكر حسين دمدوم المعنونة (انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ مقدماتها -أسبابها -نتائجها دراسة وثائقية)، ودراسة المدرس المساعد حميدة مكي فرهود (انتفاضة سوق الشيوخ لعام ١٩٣٥ أسبابها وتداعياتها)، في حين اختص هذا البحث بدراسة وثائقية خالصة لهذه الحركة من خلال ما تضمنته وثائق البلاط الملكي من وجهة نظر الحكومة العراقية والمسؤولين في لواء المنتفك في احداث تلك الحركة وتطوراتها،تلك الوثائق التي لم تغطيها تلك الدراستين السابقتين بشكل كامل، فضلاً عن تسليط الضوء وبعمق اكثر، على حقائق كثيرة عنها تمخضت من خلال تلك الوثائق.

تكوّن البحث من هذه المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، بيّن المبحث الأول الذي حمل عنوان "بدايات الحركة " كيفية قيام عشائر سوق الشيوخ بالمظاهرات والاحتجاجات بعد انتشار صدى حوادث الفرات الأوسط، واثر اتصالات ولقاءات بعض شيوخ ورؤساء عشائر سوق الشيوخ مع قادة الحركات العشائرية في منطقة الفرات الأوسط، الذين تمحورت مطالبهم في الغاء(السركلة) والتخلص مما خلفته من عوائد وتداعيات، والتي لم يكن لها وجود في بقية مدن العراق، وأشار المبحث الثاني الذي حمل عنوان "الحركة في سوق الشيوخ" الى المواجهات التي شهدتها المدينة بين العشائر والشرطة وتداعيات هذه المواجهات، ووقف المبحث الثالث الذي حمل عنوان "الإجراءات والتدابير الحكومية" على الأوامر التي صدرت بقيام الطائرات الحربية بقصف سوق الشيوخ وكيفية سيطرة الشرطة على الموقف في هذا القضاء واحكام سيطرتها عليه، اما الخاتمة فقد تضمنت اهم ما توصل اليه الباحث من نتائج.

اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على ثلاث ملفات من ملفات البلاط الملكي والتي حملت عنوان (الغارات والتمرد) ارقامها (٣١١/ ١١١٥ و ٣١١/ ١١١٧ و ٣١١/ ١١١٨) وجميع

هـذه الملفـات محفوظـة في دار الكتـب والوثـائق العراقيـة الـتي سـنرمز اليهـا بـِ (د.ك.و) في هوامش هذه الدراسة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي - التحليلي في كتابة بحثه وفقاً لما تضمنته تلك الوثائق حصراً من معلومات، وحاول ان لا يثقل البحث بترجمة الاعلام لان اغلبها أما معروفة للقارئ من خلال أثرها في تاريخ العراق المعاصر، أو أنها زعامات عشائرية ترجم لها ضمن متن البحث في سياق الاحداث وتطوراتها بالرغم من كونها معروفة أيضاً.

واخيراً، ارجو ان اكون قد وفقت في اكمال صورة هذه الحركة العشائرية التي تناولتها دراسات اخرى اعتمدت في اغلبها على الكتب والمؤلفات والوثائق الاخرى، في حين اختصت دراستنا في هذه الحركة، وكما قلنا، على وثائق البلاط الملكي حصراً، ومن الباري عز وجل التوفيق.

المبحث الأول

بدايات الحركة

وقفت عشائر (سوق الشيوخ) مع اضطرابات منطقة الفرات الأوسط مواقف مختلفة، فقد بدأت بالمظاهرات مستغلين أيام عيد الأضحى المبارك في اذار ١٩٣٥ بعد انتشار صدى حوادث الفرات الأوسط عن طريق الدعاية والاخبار في سوق الشيوخ بوساطة الزوار من عشائر المدينة العائدين من مدينتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، وكان لبعض رؤساء العشائر في سوق الشيوخ صلات مع قادة الحركات في مدن الفرات الأوسط، وقد عقدوا اجتماعاً في ١٣ اذار ١٩٣٥ اتفقوا فيه على التكاتف فيما بينهم ورد أي اعتداء على أية عشيرة منهم، وحفظ الامن ومنع الاعتداءات، وخلال هذه المدة القصيرة ونظراً لتهيئ الأجواء الى قبول الدعايات، تولدت فكرة الغاء (السركلة) لأجل التخلص من الضرائب التي يدفعونها للسركال، وكان الغرض منها التخلص من ثقل هذه العوائد، فضلاً عن قيام المجتمعين بتشجيع أفراد العشائر على العصيان وتقليل نفوذ الرؤساء الذين يساندون الحكومة، وقد لاقت هذه الفكرة تشجيعاً وقبولاً من أبناء العشائر، واحدثت انفراجاً واسعاً بين بعض الرؤساء والافراد، لذلك قامت العشائر بالتظاهرات واطلاق الرصاص حول مقر الحكومة في ناحية الكرمة مطالبين بإلغاء السركلة، وقد اشتدت حركة محاربة السركلة في

عشيرتي (ال حسن) و(بني سعيد) من عشائر تلك الناحية، ونظرا لعدم وجود قوة كافية فان إدارة الناحية لم تتخذ أي اجراء بحق المتظاهرين، وحاول حمودة المزيعل رئيس عشيرة (ال حسن) التوسط لدى الحكومة لإلغاء السركلة، اذ قام مع بعض من رؤساء عشيرته بتوقيع صك بتنازلهم عن السركلة [١].

انطلقت كذلك عدة مظاهرات في لواء المنتفك، ففي الساعة السادسة من مساء يوم ٢٤ اذار ١٩٣٥ اجتمع عدد من عشيرة (الجويبر) في سوق الشيوخ، واشترك معهم افراد من عشيرة (المطاردة) وتظاهروا في مكان تجمعهم واطلقوا خمسة عيارات نارية، وقام معاون شرطة سوق الشيوخ مع قوة من الشرطة بتهدئة الحالة وعدم حدوث مصادمات بينهم، وقد قام مزهر الكاصد أحد رؤساء الحجام في سوق الشيوخ بجمع افراد العشائر غير المنقادين الى سراكيلهم وغير المطيعين لهم والممتنعين عن تأدية السركلة لهم واعداً إياهم بمحاولته الغاء السركلة التي يأخذها السراكيل من أفراد العشائر، وهي نقطة حساسة أثارت الكثير من المشاكل مع الفلاحين، واتصل كذلك مزهر الكاصد بقائمقام سوق الشيوخ وطلب منه التدخل لحل هذه المشكلة[٢].

انطلقت مظاهرات في ناحية الجبايش من قبل عشائر الفهود والعمايرة في ٢٦ اذار ١٩٣٥، مما ادى الى قيام مدير الناحية بالاتصال برؤساء العشائر لتهدئة المتظاهرين، وفي الوقت نفسه أبلغ مدير ناحية الكرمة قائمقام سوق الشيوخ بان هناك عدد من افراد عشائر الناحية يساندهم عدد من أفراد عشائر (الشميس وخيكان وال حسن) ينوون الهجوم على مركز الناحية في ليلة ٢٧- ٢٨ اذار ١٩٣٥، الامر الذي جعل من السلطة المحلية تعزيز قواتها حول مخفر المدينة لمنع وصول المتظاهرين اليه مما أدى الى قيامهم بهتافات منددة بالحكومة واطلاق عيارات نارية في الهواء، وتبين أن القصد من تجمهرهم رفع السركلة المفروضة عليهم من قبل سراكيلهم[٣].

ويبدو ان الحالة تطورت في سوق الشيوخ بسبب الاختلافات والضغائن بين الفلاحين وبين السراكيل، وان الفلاحين لا يرضخون لرؤسائهم بسبب ضعف الحكومة في مناطقهم من ناحية، وعدم إمكانية الحكومة من الغاء السركلة التي يطالب فيها الفلاحين في مناطق المنتفك من ناحية أخرى.

اجتمع المحامون ذيبان الغبان ومحمد الجرجفجي وسليم الحريري وسيد صالح يحيى مع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٣ اذار ١٩٣٥ في داره الواقعة في مدينة النجف الاشرف وقد حضر الاجتماع الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري وعدد من زعماء عشائر الفرات الأوسط [٤]، وقد صدر عن الاجتماع اعلان بيان سمي بميثاق الشعب [٥]، وقد فوض المجتمعون الشيخ كاشف الغطاء بصورة مطلقة القيام بعرض مطاليبهم امام الحكومة، وتضمن ميثاق الشعب وجوب توزيع مناصب الوزارات بحسب نسبة السكان، وان تكون الانتخابات في كل لواء على حدة وبدرجة واحدة، وان يكون في كل فرع من فروع محكمة التمييز عضو شيعي، فضلاً عن الغاء ضريبة الماء وتوسيع المدارس التهذيبية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية في كافة المدارس، وتم توزيع نسخ من ميثاق الشعب على الأهالي [٦].

وصلت اخبار الحركة العشائرية الى باقي مدن اللواء، لذلك قام عدد من أهالي مدينة الجبايش في ٢٦ اذار ١٩٣٥بالمظاهرات مهددين بالهجوم عل مخفر الفهود، وفي الوقت نفسه قام افراد من عشيرة العمايرة بالتظاهر والهتافات ضد الحكومة وقد انتفض معهم معدان الهور، وقام مدير ناحية الجبايش بتهديدهم وانذرهم بسوء العاقبة واخذ من سراكيلهم تعهدات بعدم مخالفة القوانين والالتزام بأوامر الحكومة [٧].

في خضم تمدد حركة التظاهرات الى عشائر الجبايش والفهود، عمد بعض رؤساء عشائر الفرات الأوسط الى تفويض الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء التدخل من أجل اصلاح الأوضاع السائدة في منطقة الفرات الأوسط، لاسيما وان عدد من شيوخ العشائر قد انقسموا ما بين مؤيد للحكومة ورافض لها، فقام الشيخ كاشف الغطاء بإصدار بيان في ٢٦ اذار ١٩٣٥، جاء في نصه:

"حيث ان زعماء قبائل الفرات المنادين في مطلب الإصلاح قد رفعوا إلينا مطالبهم وعرفونا برغائبهم... كي تعرض على المراجع العالية ويجري ايجابها... فالواجب من اجل ذلك المحافظة على الامن وعدم القيام بأية حركة يخشى منها اختلال النظام وانحلال الامن حتى تجري المفاوضات في جو هادئ وننتظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه الحال... كما ان من الواجب المحتم على كل فرد من افراد الامة زعماء وغيرهم قطع كل صلة لهم مع الأحزاب وعدم الارتباط بأي حزب كان فان الحزبية

هي منبع كل فتنة ومقام كل بلاء ومحنة ومبعث كل شقاء وهنا الأحزاب هي التي اقلقت العباد وخربت البلاد وجرت الويلات على هذه الامة البائسة والمملكة العراقية الفتية... الأحزاب مطية يركبها شياطين معدودون فيسيرون بها الى مقاصدهم الشخصية ومنافعهم الذاتية فيحصد الأقل ويشقى الأكثر الأحزاب هي في الشرق داء وفي الغرب دواء أفراد معدودون يتلاعبون على تفرق الامة... "[٨].

نلحظ من خلال هذا البيان ان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طلب من زعماء العشائر الثائرة بالتريث وعدم القيام باي حركة تؤدي الى اخلال النظام العام لحين معرفة ما ستؤول اليه المفاوضات مع الحكومة، وطلب من زعماء العشائر قطع صلتهم بالأحزاب السياسية وعدم الانتماء اليها، لأنها خلقت الفتنة ما بين زعماء العشائر، الذين اختلفوا فيما بينهم بين مؤيد للحكومة ورافض لها، فضلاً عن ان الأحزاب السياسية تعمل لمصالحها الشخصية وليس للصالح العام.

اتفق الشيخ ريسان والشيخ مزهر من رؤساء عشيرة حجام وعدد من أفراد العشيرة وخرجوا بمظاهرات وهم يحملون الأسلحة وقد هددوا بالهجوم على بلدية سوق الشيوخ، كما عبّرت عشيرتي بني سعيد في ناحية الكرمة وبني خيكان في سوق الشيوخ عن تأييدهما حركة المظاهرات من خلال (الهوسات الشعبية)، في حين اجتمع افراد عشيرة الشميس يوم ٤ نيسان ١٩٣٥ ورفعوا الاعلام وتوجهوا الى سراي ناحية العكيكة، ولما علموا بالقوة التي أوفدها القضاء لمواجهتهم تفرقوا قبل ان يصلوا الى المركز المذكور، وقد أوقفت بعض دوائر الحكومة في سوق الشيوخ أعمالها فيما يتعلق بالجباية والتعقيب، وطلب متصرف لواء المنتفك من الحكومة ارسال سريتين من الشرطة والسيارات المسلحة لإعادة النظام في اللواء وتعقب الافراد المسببة للحوادث واعتقالهم ومعاقبتهم[٩].

أشار ماجد مصطفى متصرف لواء المنتفك في تقريره الى وزارة الداخلية في ٨ نيسان ١٩٣٥، بان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طلب من وكيله في مدينة الناصرية الشيخ عبد الحسين مطر استحصال مضابط وتأييدات من رؤساء عشائر اللواء رغم تحذيرات المتصرف له في ترك الموضوع، وقام عدد من رؤساء العشائر في سوق الشيوخ بتسليم الشيخ عبد الحسين مطر كتباً بتلك المضابط والتاييدات بصورة سرية لنقلها الى الشيخ كاشف الغطاء [١٠].

وأرسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كتاباً في ٦ نيسان ١٩٣٥ الى رؤساء عشائر سوق الشيوخ كل من فرهود جويد المغشغش، الحاج شلال، وفرهود الفندي، وحمودة المزيعل، وريسان الكاصد، والحاج جويد ال محينة، والحاج شلية ال وشاح، جاء في نصه:

"... كتبنا لكم قبل هذا كتاباً نشكركم فيه ما تقدتم به إلينا من وثيق الطاعة وخدمة المصلحة العامة وقد اطلعت بعد ذلك على صك التحالف بينكم والمواد الستة المندرجة فيه فوجدناه معقولة ومقبولة ووجدنا أكثره موافقاً للعقل والشرع وهو كحلف الفضول الذي قال فيه رسول الله ﷺ ما رأيت حلفاً أحسن منه فاللازم عليكم المواظبة على العمل به والالتزام بمقرراته والتناصف فيما بينكم وارجاع كل حق الى صاحبه وعدم تعدي بعضكم على بعض فان لكم بهذا الاستراحة الدائمة وسعادة الدنيا والاخرة ومزيد الخير والبركة ودوام العز والكرامة والى الله جل شأنه أرغب ان يجمع شملكم ويوحد كلمتكم ويؤلف قلوبكم ولا برحتم محافظين على الهدوء والسكينة ومحافظة الأمن وسلامة الطرق والله سبحانه يحفظكم ويرعاكم والسلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته "[١١].

وأرسل وكيل متصرف لواء المنتفك تقريراً الى وزارة الداخلية عن حالة اللواء في ١١ نيسان ١٩٣٥، أوضح فيه بان الاخبار والدعايات التي بثت في مدن الفرات الأوسط كان لها أثراً كبيراً على الوضع العام في اللواء، وأشار الى ان أغلب المشاكل في اللواء كانت بين أفراد العشائر وزعمائهم بسبب السركلة وحدود الأراضي وهي مشاكل قديمة فيما بينهم، وقد استفاد من هذا الوضع بعض المعارضين الى الحكومة بدافع " الحزبية أو الطائفية " بحسب تعبيره، وحاول وكيل المتصرف تبسيط الأمور بوصفه للوضع في اللواء بانه " لم تتجاوز أفعالهم الاّ مسائل طفيفة كقلع عمود من خط التلفون ورفع كم برغي وصمونة من سكة الحديد "، وفي الوقت نفسه دعا الى ضرورة ارسال قوة عسكرية من قبل الحكومة " لتأديب العشائر المتمردة وتهدئة الأفكار وتوطيد الأمن" حسب قوله [١٢].

ويبدو ان وكيل متصرف لواء المنتفك قد ناقض نفسه في تقريره الى وزارة الداخلية، ففي الوقت الذي يشير فيه الى وجود أعمال طفيفة من قبل بعض الافراد في المنتفك، يقوم مرة أخرى بدعوة الحكومة بإرسال قوة عسكرية إضافية الى اللواء، والظاهر أراد ان يوضح لوزارة الداخلية من أن لديه القدرة بالسيطرة على الوضع العام بالمنتفك.

أطلق افراد من جماعة (آل شنان) النار على الزورق البخاري لدورية الشرطة العائدة من سوق الشيوخ في مساء ١٣ نيسان ١٩٣٥، والتجأوا الى البساتين ولم تلقي الشرطة عليهم القبض، وفي اثناء عودة الدورية الى سوق الشيوخ واجهت جماعات مسلحة من مختلف العشائر مجتمعة على ضفتي النهر متظاهرين لمناصرة (آل شنان)، فذهب اليهم قائد قوة الشرطة واخبرهم بعدم اعتقال أي فرد من آل شنان، وفي يوم ١٦ نيسان ١٩٣٥ التقى قائمقام سوق الشيوخ بمتصرف لواء المنتفك وبحضور مدير شرطة اللواء وقرروا زيادة قوة شرطة سوق الشيوخ الى (٤٠٠) شرطي، واحضار المحرضين على حركات العشائر ضد الحكومة الى مركز القضاء والتحقيق معهم وتوقيف من يثبت عليه التحريض، فضلاً عن استعمال القوة لضرب أي عشيرة بعد انذارها باستخدام الطائرات وضربها بالقنابل والرشاشات [١٣].

وأصدر متصرف لواء المنتفك في اليوم التالي بياناً منع فيه التجمهر وإلقاء الهتافات المنددة بالحكومة والاخلال بالأمن، ومنع حمل الأسلحة داخل المدن سواء المجازة منها أو غير المجازة، فضلاً عن انصراف أفراد العشائر الى اشغالهم الاعتيادية وتجنب الاجتماعات المخالفة للقوانين، ويعد المخالف لأوامر الحكومة متمرداً وتجري عليه العقوبات الشديدة[١٤].

وصدر مرسوم تعديل مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، بإضافة مادة اخرى الى الفقرة الأولى والتي نصت على جواز العقوبة عن أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم المذكور بأية عقوبة من العقوبات المبينة في قانون دعاوى العشائر الجزائية والمدنية بصورة مستقلة أو إضافة الى العقوبات المنصوص عليها[١٥].

وأشار مدير شرطة لواء المنتفك بتقريره الى متصرف اللواء في الأول من أيار ١٩٣٥، بان حركات العشائر في لواء الديوانية شجعت عشائر المنتفك بالقيام بالحركات المسلحة ضد الحكومة المحلية، وان مساندة علماء الدين في النجف الاشرف للعشائر جعلتهم يرفضون أوامر الحكومة، الامر الذي أدى الى عدم الانصياع للقوانين في اللواء، واتهم مدير الشرطة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بانه محرض العشائر على مقاطعة الحكومة " والدعوة لتحقيق مطالب الجعفريين " على حد تعبيره، وقد قام أفراد العشائر بشراء الأسلحة من الكويت عن طريق العشائر الرحالة حتى اصبح (٦٠٪) من أفرادهم مسلحين، وطلب مدير الشرطة من المتصرف مخاطبة الحكومة بإجراء حملات تأديبية لتلك العشائر، واتخاذ إجراءات صارمة بحق الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كونه " المحرض الأكبر " بحسب تعبيره[١٦].

وذكر قائمقام سوق الشيوخ في تقريره الى متصرف لواء المنتفك بتاريخ الاول ايار ١٩٣٥ بأن عدد كثير من الرؤساء امتنع من التنازل عن السركلة مما حملت عشائر الشميس في ناحية العكيكة بتقليد عشيرة (ال حسن) بالمظاهرة حول مقر الحكومة، وقد قام قائمقام سوق الشيوخ بالتفاوض مع متصرف لواء المنتفك واصدر منشوراً بانه سيقوم بتخفيض نسبة السركلة تخفيظاً عادلاً، واستبشر بعض افراد العشائر بهذا التخفيض فيما رفض آخرين منهم(١٧).

حاولت الشرطة إلقاء القبض على بعض الافراد المتهمين بالتحريض على التظاهرات حول مخفر الكرمة والتحقيق عن هوية الشخص الذي أطلق رصاصة على زورق الشرطة عندما كان راجعاً ليلاً من الجبايش الى سوق الشيوخ، وسربت الشرطة شائعة بان الحكومة ستقوم بتأديب العشائر التي ساهمت بالتظاهرات، لذلك تجمع أفراد العشائر متجمهرين ومسلحين وكانوا أضعاف عدد قوة الشرطة المرسلة اليهم من اللواء، ثم قامت الطائرات برمي نشرات على مدينة سوق الشيوخ تطلب من العشائر الهدوء والسكينة، لكن العشائر اعتقدت ان الحكومة سوف تقوم بقصفهم، فتجمعت العشائر وجمعوا أسلحتهم واتصلوا بالعشائر الأخرى لغرض مساندتهم فيما لو تم الاعتداء عليهم، وعم الاضطراب كافة عشائر سوق الشيوخ، لذلك أصدر قائمقام قضاء سوق الشيوخ منشوراً نفى فيه عزم الحكومة من ضرب العشائر ما دامت غير خارجة عن الطاعة والانقياد للحكومة، وطلب من شيوخ العشائر الركون الى الهدوء(١٨).

وقد أشار قائمقام سوق الشيوخ بتقريره الى متصرف لواء المنتفك في الأول من أيار ١٩٣٥ بان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طلب من شيوخ العشائر مقاطعة الحكومة وعدم دفع الرسوم والقيام باحتجاجات والمطالبة بتنفيذ بنود ميثاق الشعب ومطاليب الفراتيين، وقد طلب القائمقام من متصرف اللواء على استحصال بيان من الشيخ كاشف الغطاء يحث العشائر على الهدوء وتسيير المصالح الرسمية، وفي الوقت نفسه طلب القائمقام من المتصرف جلب فوجين من الجيش واربع طائرات حربية لغرض القاء القبض على مشجعي هذه الحركة من عشائر (ال حسن وبني سعيد والحجام والشميس)(١٩).

ويبدو ان القائمقام أراد تهدئة حال العشائر عن طريق الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لالتزام العشائر بأوامر مراجع الدين في النجف الاشرف، وفي الوقت نفسه طلب

الدعم العسكري من الحكومة لقلة القوة الموجودة في سوق الشيوخ فيما لو أراد اعتقال بعض شيوخ القبائل والافراد المتصدين للحركة في المدينة.

أرسل متصرف لواء المنتفك تقريراً الى رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية في ٩ أيار ١٩٣٥ حول الأوضاع في لواء المنتفك، أشار فيه الى وجوب استعمال القوة ضد العشائر المنتفضة على الحكومة، لاسيما وان العشائر قد عقدت اتفاقاً فيما بينها يقضي بمؤازرة بعضهم مع البعض الآخر فيما اذا قامت الحكومة بحركة تأديبية ضدهم، وكانوا على صلة قوية مع رؤساء عشائر لواء الديوانية، فضلاً عن التزام تلك العشائر بأوامر القيادات الدينية العليا في النجف الاشرف والتي تدعو الى توحيد العشائر وعدم تفرقهم، وطلب المتصرف من وزير الداخلية قيام الحكومة بحملات عسكرية تأديبية شاملة لعشائر الفرات الأوسط من شانها إعادة السيطرة على تلك المناطق وسحب السلاح الموجود عند العشائر عن طريق جمعه بالقوة، والقيام باعتقال عدد من رؤساء العشائر المناوئين للحكومة والقضاء على نفوذ علماء الدين بأية صورة كانت، وقد أكد المتصرف بان الموقف في اللواء حرجاً جداً، لاسيما بعد تصريحات رؤساء عشائر سوق الشيوخ في مقاطعتهم الحكومة واتفاقهم على منع موظفيها من جباية الضرائب، وقد حذر المتصرف من فقدان السيطرة على الموقف في لواء المنتفك[٢٠]، وخوفاً من تفجر الوضع في اللواء، أرسل وزير الداخلية برقية الى متصرف لواء المنتفك في ١٠ أيار ١٩٣٥، طلب منه تهدئة الوضع في اللواء وإبلاغ الشرطة بعدم المصادمة مع الأهالي وعدم التمسك بتطبيق بعض القوانين داخل المدن[٢١].

ويبدو ان الوضع في لواء المنتفك بصورة عامة وسوق الشيوخ على وجه الخصوص قد خرج عن سيطرة الحكومة، مما جعل رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية يطلب من متصرف اللواء عدم استفزاز العشائر من قبل الشرطة والتغاضي بتطبيق القوانين، وكان هدفه كسب الوقت لحين الحصول على دعم عسكري من قبل الحكومة لإعادة السيطرة على اللواء.

المبحث الثاني

الحركة في سوق الشيوخ

استلم معاون الشرطة أديب افندي قيادة رتل الشرطة في سوق الشيوخ في ٣٠ نيسان ١٩٣٥، وكانت مشكلة من سريتين مشاة تعدادها (٢٠٠) شرطي، ومفرزة من (٧٠) شرطي

منهم (٢٠) شرطي خيال، فضلاً عن ثلاث سيارات مسلحة تحمل ثلاث رشاشات، وقد اطلع قائد الرتل على طبيعة الأراضي والطرق البرية والنهرية ودرجة صلاحها للحركات والاستطلاع عن حالة العشائر الموالية والمعادية وعدد افرادها وكمية الأسلحة الموجودة لدى افرادها، وفي الوقت نفسه فان رؤساء العشائر في سوق الشيوخ اجتمعوا وقرروا نبذ الضغائن فيما بينهم والاتفاق على الوقوف بوجه قوات الحكومة واشهار السلاح بوجهها ووضع خطة معينة لمهاجمة قصبة سوق الشيوخ ومركز ناحيتي العكيكة والكرمة في آن واحد[٢٢].

أطلق افراد من عشيرة الحجام في سوق الشيوخ عيارات نارية على دورية الشرطة في المدينة في منتصف ليلة ٥ أيار ١٩٣٥، وفي ظهر اليوم التالي تكرر اطلاق العيارات النارية على دوريات الشرطة، التي ردت عليهم بالمثل واستمرت المواجهة بينهم بضعة دقائق اختفى على أثرها المهاجمون بين البساتين، وقد أشار قائمقام سوق الشيوخ في كتابه الى متصرف لواء المنتفك في ٧ أيار ١٩٣٥ ان تأخير ضرب العشائر من قبل الحكومة وقلة القوة العسكرية في مدينة سوق الشيوخ كانا سبباً في تشجيع العشائر في مناوئة الحكومة والتعدي عليها[٢٣].

في خضم هذه الاحداث أرسل رؤساء عشيرة (ال حسن) رسالة الى قائمقام سوق الشيوخ ذكروا فيها أهم النقاط التي اتفقوا عليها في اجتماعهم الذي عقدوه في ٧ أيار ١٩٣٥، والتي نصت على عدم مواجهة الحكومة لحين انتهاء المفاوضات بين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والحكومة، وقيام الحكومة بمنع الجباية، فضلاً عن منع حسون افندي مدير ناحية الكرمة من التدخل بين أفراد العشائر الذين ركنوا الى السكينة [٢٤]، ولعدم التوصل الى حلول مع الحكومة المحلية، بدأ الثوار المسلحين من أفراد العشائر برمي ربايا الشرطة، وكان الهدف من ذلك صرف الذخيرة واضعاف قوة أفراد الشرطة، واستمرت هذه الحركات الى ليلة ١٢- ١٣ أيار ١٩٣٥، على اثر ذلك أرسلت قيادة شرطة لواء المنتفك سيارتين مسلحتين لدعم ربايا الشرطة، فضلاً عن ارسال (١٣٨) شرطي لتوزيعهم على (١٥) ربية حول سوق الشيوخ، فيما تكونت الدورية داخل القضاء من (١٦) شرطي، اما المستخدمين في الخدمات الداخلية والحراسة والخفر فقد بلغوا (٢٤) شرطياً، وبذلك أصبح مجموع قوة الشرطة المستخدمة في حماية القضاء (١٧٨) شرطي، بالإضافة الى إبقاء (٥٣) شرطياً للاحتياط[٢٥].

هاجمت العشائر مراكز الشرطة في وقت واحد في مناطق العكيكة والكرمة وسوق الشيوخ في الساعة الواحدة من ظهر يوم ١٣ أيار ١٩٣٥، واسفرت عن مقتل شرطي وجرح أربعة آخرين، وكان الوضع في مدينة الناصرية يشوبه القلق والحذر، وطلب وزير الداخلية من وزارة الدفاع ومديرية الشرطة العامة ارسال قوة من الطائرات لنجدة المراكز الثلاثة وضرب القوة العشائرية المهاجمة، وقد أرسلت قوة العسكرية من مدينة السماوة كتعزيزات الى مدينة الناصرية [٢٦]، وفي الساعة العاشرة من مساء ١٣ أيار بدأت مصادمات عنيفة من قبل العشائر المهاجمة في سوق الشيوخ، الامر الذي أدى الى قيام متصرف لواء المنتفك بإرسال برقية الى وزير الداخلية طلب منه ارسال قوة عسكرية وطائرات على جناح السرعة لإنقاذ المدينة وضرب المهاجمين [٢٧].

هاجم ثوار سوق الشيوخ بكل ما لديهم من قوة كافة الربايا المحيطة بسوق الشيوخ في مساء ١٣ أيار ١٩٣٥، واستمر القتال طوال الليل الى اليوم التالي، وقد ساد الاعياء والتعب الشديد لقوات الشرطة في الربايا، في حين انتشر الثوار في البساتين المحيطة بالقضاء وقدر عددهم بعشرة الاف مقاتل، وبعد نفاذ عتاد شرطة الربايا، طلب أمر رتل الشرطة المدافع عن سوق الشيوخ المساعدة والنجدة بتزويد الشرطة بالعتاد عن طريق الجو، وقامت الطائرات بإلقاء بعض صناديق العتاد وحصلت الشرطة على أربعة منها فقط احتوت على (١٥٠٠) اطلاقة، بسبب تحطم الصناديق عند ارتطامها بالأرض فتأثرت خراطيش العتاد فأصبحت غير صالحة للاستعمال، وفي الوقت نفسه بدأ هجوم ثوار العشائر على مركز ناحية الفكيكة، واشتبكوا مع الحامية واطلقوا عليها وابلاً من الرصاص، واستمرت الاشتباكات مع الشرطة ستة ساعات، استسلمت الحامية بعد نفاذ العتاد ودخل الثوار الى المباني التي تحصنت فيها الشرطة وتم أسر عدداً من الشرطة، وقدرت قوة ثوار العشائر بثلاثة الاف ثائر [٢٨].

استمر القتال حتى الليل واستدعى آمر رتل الشرطة القوة الاحتياطية لنجدة الربايا المحاصرة ولكن دون جدوى بسبب الهجوم المكثف من قبل الثوار، وفي الساعة السادسة مساء يوم ١٤ أيار ١٩٣٥ صدرت الأوامر من قائد قوة الشرطة بالانسحاب من الربايا المحيطة بمدينة سوق الشيوخ نحو مركز المدينة واتخاذ بعض البيوت المحيطة بالمركز ربايا جديدة لهم

للدفاع عن المركز، وقامت الشرطة بملء أكياس من تراب حديقة المركز لوضعها متاريس لهم، وحاول آمر الرتل طلب النجدة من متصرف اللواء عن طريق اللاسلكي ولكن دون جدوى[٢٩].

ونلحظ ان قائد الشرطة بانسحابه من الربايا الى داخل مدينة السوق قد جعل قواته محاصرة من قبل الثوار ووضع نفسه في مأزق كبير، إذ أصبح من الصعوبة الحصول على الامدادات العسكرية بعد احاطته بالثوار من جميع الجهات.

لم تتمكن الطائرات التي جاءت لنجدة قوات الشرطة المحاصرة في مدينة سوق الشيوخ من ضرب ثوار العشائر لانتشارهم بين بيوت المدينة واختلاطهم مع سكانها، وخوفاً ان يصيب القصف قوات الشرطة نفسها بسبب تقارب المسافة وتداخلها مع الثوار، وبسبب قلة الطعام والشراب ونفاذ العتاد لدى الشرطة واصابتهم بالتعب والاعياء لعدم نومهم لمدة (٥٤) ساعة، فضلاً عن يأسهم من الحصول على النجدة من قبل الحكومة، حاول قائد رتل الشرطة التفاوض مع قادة الثوار، وفي الساعة الخامسة من مساء يوم ١٥ أيار ١٩٣٥ اقتحم الثوار سراي الحكومة في المدينة وتسلقوا جدران بناية المركز وقتلوا عدداً من الشرطة وأسروا باقي قوة الرتل وأصبحت المدينة بكاملها تحت سيطرتهم [٣٠].

كان موقف الحكومة المحلية في لواء المنتفك حرجاً للغاية لاسيما بعد سقوط قوة الشرطة البالغ عددها (٣٠٠) شرطي مع تسع رشاشات وخمسة سيارات مسلحة ومحطة لاسلكية بأيدي ثوار العشائر في سوق الشيوخ، وفي الوقت نفسه قامت عشائر الغزي بالهجوم على محطة أور واحرقت المباني الموجودة فيها ليلة ١٥- ١٦ أيار ١٩٣٥، وقررت مهاجمة مدينة الناصرية، ولكنها اصطدمت مع قبيلة الجوارين الموالية للحكومة فأرغمتها على التراجع، وقد عزمت قبائل الازيرج والحسينات وأعدت افرادها لاقتحام مدينة الناصرية ولكن وصول الفوج الرابع وعدد من قوات الجيش الى الناصرية حالت دون اقتحامها وسقوطها بيد الثوار[٣١].

أشار آمر رتل الشرطة المدافع عن سوق الشيوخ في تقريره الى متصرف لواء المنتفك، بان الثوار قد استولوا على الأسلحة والمعدات التي كانت لدى الشرطة بعد ان اشبعوهم لكماً وضرباً، وقد طعن أحد الثوار قائد الرتل بخنجر في كتفه وقد أنقذه أحد معارفه من

أهالي المدينة واخذه الى داره وعالجوه، وبعد يومين نقلوه الى مضيف الشيخ بدر الرميض، ووصل الى الناصرية في ٢٠ أيار ١٩٣٥، وأشار قائد الرتل الى ان عدد قتلى الشرطة لم يحدد بسبب ان الثوار قد وزعوهم بعد أسرهم الى جهات مختلفة، فقد تم تسفير قسم منهم الى عشائر مدينة القرنة، والقسم الثاني الى عشائر مدينة العمارة، اما القسم الثالث فقد سلموا الى عشائر مدينة الناصرية، واحتفظت عشائر سوق الشيوخ بالقسم المتبقي من الشرطة، وقد خمن عدد قتلى الشرطة بحوالي (٢٠) شرطي فيما كان عدد الجرحى اقل من ذلك[٣٢].

ويبدو ان قوة الشرطة في سوق الشيوخ لم تستطع مقاومة ثوار العشائر والوقوف بوجههم، وكانت أعداد الثوار وقوتهم تفوق قوة الشرطة، وكان تقدير قائد الرتل وخطته غير موفقة، إذ تفاجئ آمر الرتل بتسليح وتنظيم حركة الثوار، فقد انهارت قوة الحكومة المتواجدة في سوق الشيوخ خلال أربعة أيام، ولم يكن بوسع الطائرات مساعدة الشرطة ومعالجة الموقف ونجدة القوة المحاصرة في المدينة.

كانت أبرز عشائر سوق الشيوخ التي هاجمت مخافر الشرطة ومراكز الحكومة واسقطتها كل من (الحجام، ال حسن، المطيرات، الشواليش، اهل الكوت، البو عظم، بني خيكان، العساكره، الجويبر، بني سعيد، آل إسماعيل وآل شدود)، وكان مجموع رجالهم (١١٣٥٠) رجل، فيما كان مجموع ما لديهم من البنادق (٢٠٠٠) بندقية[٣٣].

أرسل الوجيهان (الحاج هادي الطحان والحاج خضير الطحان) على أثر هذه الاحداث، برقية باسم وجهاء مدينة الناصرية الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ١٨ أيار ١٩٣٥، أشاروا فيها الى أن البلاد على شفا هول شديد من الموت والبلاء المبرم الذي سيحل بعوائلهم، وطلبوا من الشيخ كاشف الغطاء ارسال برقيات الى كل من الشيخ منشد آل حبيب رئيس عشائر الغزي والشيخ كاطع آل بطي رئيس عشيرة الازيرج والشيخ عجيل آل تويلي رئيس عشائر الحسينات ليحولوا عنهم تلك المصائب، لذلك ارسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الشيخ عبد الحسين مطر وكيله في الناصرية برقية في نفس اليوم، جاء في نصها " مشغولين بالإصلاح يلزم السعي لمنع المضاربة سيأتيكم تعريفنا حفظ الامن واجب"[٣٤].

وقد أرسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كتاباً الى الشيخ عبد الحسين مطر في ١٩ أيار ١٩٣٥، أكد فيه ما جاء ببرقيته حول موقفه في الاستمرار بخطته في الإصلاح، وطلب منه

القيام بالإرشاد الى وجوب منع المضاربة والحيلولة دون ما يؤدي الى إراقة الدماء أو تخريب خطوط الاتصالات وقطع المواصلات والطرق العامة، وحتم عليه وجوب تبليغ تلك المطالب الى رؤساء العشائر وخاصة الشيخ منشد آل حبيب والشيخ كاطع آل بطي والشيخ عجيل آل تويلي، واعلامهم بأن الشيخ كاشف الغطاء لا يرغب بأي حركة تعكر صفو السلام، وطلب منهم الانتظار لمعرفة نتيجة وعود الحكومة من خلال المفاوضات، ثم طلب من الشيخ عبد الحسين مطر الجواب على هذا الكتاب(٣٥).

ويبدو ان الحكومة العراقية استأنست لهذا الكتاب، كونه يدعو رؤساء العشائر الثائرة الركون الى السلام وعدم المساس في الأملاك العامة للدولة او منشآتها.

وعلى أثر ذلك التقى متصرف لواء كربلاء بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ٢٢ أيار ١٩٣٥ وأخبره بأن الحكومة لم تجر أي مفاوضات بشأن أحداث عشائر سوق الشيوخ، وان الحكومة لازالت تعتقد أن من الراجح جداً أن بقاء العلماء الروحانيين بعيدين عن الأعمال السياسية المتعبة لهم والمشغلة لأوقاتهم وذلك حرصاً على مصلحة الروحانيين أنفسهم، ولم تطلب الحكومة التوسط لإجراء مفاوضات مع رؤساء عشائر سوق الشيوخ كما صرح به جعفر العسكري وزير الدفاع، بل كان يقصد بمفاوضته مع حكومته، وطلب من الشيخ كاشف الغطاء تبليغ كافة شيوخ عشائر المنتفك بعدم وجود مفاوضات ما بينهم وبين الحكومة(٣٦).

ويبدو ان متصرف لواء كربلاء قد أوضح للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ان الحكومة لا ترغب في تدخل علماء الدين والمراجع في النجف الاشرف في مساندة عشائر وسط وجنوب العراق في انتفاضاتهم ضد الحكومة المركزية، وان الحكومة لا ترغب في التفاوض وفرض شروط عليها من قبل العشائر، فضلاً عن أنها عزمت على اتخاذ التدابير العسكرية لضرب العشائر والقضاء على حركتهم.

أرسل متصرف لواء المنتفك برقيتان الى وزير الداخلية في ٢٢ أيار ١٩٣٥، أشار فيها الى ان القصف الجوي على سوق الشيوخ قد أدى الى مقتل أربعة اشخاص من عشيرتي (الحجام وال حسن)، واقترح المتصرف اصطحاب دليل مع الطيار لتحديد المناطق المطلوب قصفها، وطلب تأمين الطريق النهري لإرسال الزوارق النهرية الى الناصرية مباشرة ومن ثم

اسنادها بالقوة العسكرية باتجاه مدينة سوق الشيوخ، علما ان العشائر الواقعة بين الكرمة والسوق وعلى مسافة (١٥) كيلو متر يقاومون مرور المراكب النهرية [٣٧].

المبحث الثالث

الإجراءات والتدابير الحكومية

أرسل مدير الشرطة العام برقية الى مدير شرطة الناصرية في ١٤ أيار ١٩٣٥، أبلغه فيها قيام الحكومة بإرسال خمسة طائرات في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ١٤ أيار ١٩٣٥ لرمي القنابر وتموين العتاد، وصدرت الأوامر بتحرك (١٥٠) من أفراد الشرطة الى مدينة الحي كتعزيزات عسكرية، وتحرك فوج من القوات المسلحة بالسيارات الى الشطرة والناصرية للقيام بالمساندة [٣٨].

قام جعفر العسكري وزير الدفاع بجولة استطلاعية جوية في الساعة السادسة من صباح يوم الخميس ١٦ أيار ١٩٣٥ الى الناصرية، وشاهد مياه نهر الفرات قد غمرت كافة المناطق شمال غرب الناصرية، وعند وصوله الى الناصرية التقى بالمتصرف وعدد من شيوخ القبائل، وطلب مقابلة الشيوخ عجيل الثويني وكاطع العلي ومنشد الحبيب، وبعد ساعة حضر الشيخ منشد الحبيب ممثلاً عن نفسه وعن الآخرين، وبعد التفاوض أشار الشيخ منشد بوجوب التفاهم مع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول المطاليب التي ستعرض على الحكومة، ثم طلب وزير الدفاع من الشيخ منشد إيقاف الاعمال الحربية ليتسنى للحكومة الاتصال بالشيخ كاشف الغطاء، فأجاب الشيخ منشد بأنهم سوف ينتظرون قرار الحكومة وجواب من الشيخ كاشف الغطاء [٣٩]، وقد ارسل وزير الدفاع رسالة الى كافة رؤساء عشائر المنتفك في ١٦ أيار ١٩٣٥، جاء في نصها:

" ابدي على لسان الحكومة تبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الاخلال بالأمن الى ان تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء عن المطاليب التي ذكرتموها والتي لم تصل الحكومة الى الان وتقريرها حسب الأصول، واني بلغت القيادة لإيقاف تحشيد الجيش في المنتفك وأن ترسلوا فوراً الى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا أفراد الشرطة ومأمورين الحكومة الى الناصرية بأقرب وقت ممكن ولا أرى بأساً بأن تنتخبوا وفداً ليأتي العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة

مطمئنة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته " [٤٠].

وبعد ظهر يوم ١٦ أيار ١٩٣٥ جمع وزير الدفاع كافة شيوخ الناصرية وكلفهم بالذهاب الى سوق الشيوخ لحمل شيوخها على اطلاق سراح الأسرى من الشرطة ومأموري الحكومة والموظفين وتسليم الأسلحة والمهمات الحربية، لكن الشيوخ ترددوا في مسالة تسليم الأسلحة من قبل الثوار، وبدعوة من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء تم إيصال الموظفين والجرحى من الشرطة الى مدينة الناصرية دون أن يمسهم سوء، وفي عصر ذلك اليوم وصل آمر منطقة المنتفك الزعيم حسين فوزي الى الناصرية ووصل معه الفوج الثامن في الجيش العراقي، وفي الوقت نفسه طلب وزير الدفاع من ياسين الهاشمي رئيس الوزراء مفاتحة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن دوره في احداث سوق الشيوخ، واتخاذ التدابير اللازمة في حشد قوات عسكرية كافية في لواء المنتفك لغرض السيطرة على سوق الشيوخ وعودة سلطة الدولة لها[٤١].

صدرت أوامر مدير الشرطة العام الى آمر القوة النهرية في البصرة في ٢٠ أيار ١٩٣٥ وطلب منه احظار زورقين نهريين وتنصيب مدفعان على كل منهما مع رشاشات آلية وعدد من المشاة المجهزين بالسلاح يقدر عددهم من (٥٠- ٧٠) شرطي، بالإضافة الى صرف مبلغ قدره (٢٠٠) دينار لتسهيل المهمة واستمالة بعض رؤساء العشائر الموالين للحكومة، وطلب منه القيام بجولات استطلاعية لإرهاب العشائر في الجبايش والحمار وإعادة مدراء النواحي والمخافر والمراكز وإعادة نفوذ الحكومة، وبعدها يتم التقدم نحو ناحية الكرمة وفرض السيطرة عليها، ثم الاستعداد بالتقدم نحو سوق الشيوخ عن طريق النهر بمساندة القوة الجوية وقوة الصحراء، وقد تم تزويد القوة العسكرية بـ (٦٠٠) اطلاقة مدفعية ومسدسات تنوير لتامين المواصلات عبر الزوارق النهرية[٤٢]، وفي نفس اليوم وصلت الى مدينة الناصرية قوة تتألف من (١٥٢) شرطي، وقد اشتبكوا مع العشائر وقد قدر عدد القتلى بثلاثين والجرحى بعشرة[٤٣]، وقد طلب رؤساء العشائر كل من عجيل الثويني وكاطع العلي ومنشد الحبيب من الحكومة عفواً عنهم، وجرت مفاوضات مع متصرف لواء المنتفك معهم بهذا الخصوص[٤٤].

أرسل متصرف لواء المنتفك برقية الى وزارة الداخلية في ٢٠ أيار ١٩٣٥، أشار فيها الى عدم الجدوى من برقيات الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وكتابه لان دعاته منبثون بين

العشائر، وليس في كتابه أي صراحة بدعوة العشائر الى طاعة الحكومة، وان أي محاولة للتوسط تقوي عزائم " المتمردين وتكثر من نفوذ الشيخ كاشف الغطاء" بحسب تعبيره، ويجب معالجة الموضوع بالقوة، وان وصول الجيش الى السماوة سيغير من الموقف في المنتفك، أما بخصوص الشيوخ منشد وكاطع وعجيل فقد انتهى التفاوض معهم بتنفيذ أوامر الحكومة وعدم القيام بأي حركة والبقاء في مدينة الناصرية الى حين انتهاء الحركات في سوق الشيوخ، مقابل االعفو عما صدر منهم، وقد حضر الشيخ حسن البدر وطلب التوسط بين الحكومة ورؤساء عشائر السوق لحل هذه الازمة، ولم يفضل المتصرف توسط الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الحكومة بعدم قصف المنازل في السوق [٤٥].

أجاب وزير الداخلية متصرف لواء المنتفك في برقية بنفس اليوم، أكد له بان لا علاقة بين ارساله كتاب الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وبين التوسط لدى شيوخ العشائر في سوق الشيوخ، ولم يكن في نية وزارة الداخلية تكليف الشيخ كاشف الغطاء بمهمة التوسط، لا سيما بعد دخالة الشيوخ منشد وكاطع وعجيل الى الحكومة، وطلب وزير الداخلية من المتصرف معرفة العشائر التي استلمت إدارة سوق الشيوخ[٤٦].

ويبدو ان الحكومة قد استغنت عن تكليف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بالتوسط لدى العشائر لوقف العمليات الحربية، بعد قيام عدد من رؤساء عشائر سوق الشيوخ بالتسليم للحكومة وانسحاب القسم الاخر وترك المدينة.

قامت الطائرات الحربية بقصف سوق الشيوخ في ٢٢ أيار ١٩٣٥، وأدى القصف الى مقتل ثلاثة من ثوار العشائر وجرح واحد في الجانب الايسر من النهر في ناحية الكرمة، في حين أدى القصف الى مقتل (١٨) من أهالي المدينة العزل وجرح أعداد كثيرة منهم فضلاً عن مقتل واصابة عدد من المواشي والحيوانات لأهالي المدينة في الجانب الأيمن من الكرمة، ولم يتم إحصاء الخسائر البشرية والمادية بصورة دقيقة نتيجة قصف تلك الطائرات[٤٧].

طلب وزير الدفاع من وزير الداخلية ان تكون قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية كقوات الصحراء والقوة النهرية والقوة السيارة وقوات الشرطة الأخرى الموجودة في المخافر وغيرها في لواء المنتفك تحت أمرة اللواء بكر صدقي آمر منطقة الفرات، وذلك تمهيدا للقيام بالعمل الموحد ووفق الخطة المقررة لذلك[٤٨].

تحركت قوة عسكرية في الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٣ أيار ١٩٣٥ من المدينة باتجاه منطقة الجبايش ووصلت في الساعة الخامسة والنصف من فجر ذلك اليوم ودخلت الجبايش دون مقاومة، وتم رفع العلم العراقي فوق السراي من قبل قائد القوة النهرية المهاجمة والسيطرة على المدينة وعودة الموظفين الحكوميين اليها(٤٩).

وفي الوقت الذي كانت فيه المحاولات مستمرة لإنهاء الحركات في سوق الشيوخ، قدّم وزير الداخلية طلباً الى مجلس الوزراء في ٢٥ أيار ١٩٣٥، بإعلان الإدارة العرفية في سوق الشيوخ والمحلات المجاورة لها والتي تحت سلطة قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك، حتى عودة الامن الى نصابه في اللواء، وقد اقترح وزير الداخلية في طلبه هذا ان تكون الإدارة الملكية في سوق الشيوخ إدارة عسكرية صرفة وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في المنتفك المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المار ذكرها، والطلب بإصدار إرادة ملكية بذلك(٥٠).

استجاب مجلس الوزراء لطلب رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية وقرر بجلسته المنعقدة في الساعة السادسة مساء يوم ٢٥ أيار ١٩٣٥، اعلان الاحكام العرفية (٥١) في منطقة سوق الشيوخ وفي المناطق المجاورة لها والتي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك عن انها تابعة للحركات العسكرية الى أن يعاد الأمن الى نصابه في اللواء المذكور وايقاف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الالوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الأخرى، بقدر ما لها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يراه قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك، وقد صدرت الإرادة الملكية بإعلان الاحكام العرفية في منطقة سوق الشيوخ في ٢٥ أيار ١٩٣٥(٥٢).

سيطرت القوات الحكومية على منطقة الحمار في الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٥ أيار ١٩٣٥ وبدون مقاومة تذكر من العشائر، ووصل في الساعة السادس من مساء نفس اليوم الزورقان النهريان (القادري واحمدي) ومعهم الجهاز اللاسلكي، وكانتا محملتان بكمية كافية من السلاح والعتاد والمؤن وبحسب الاحتياج(٥٣).

أرسل آمر القوة النهرية في لواء المنتفك ببرقية الى آمر منطقة الفرات ومتصرف اللواء في ٢٩ أيار ١٩٣٥، أشار فيها الى عزمه بالقيام بقيادة مجموعة من الشرطة فجر يوم ٣٠ أيار لمباغتة عشائر سوق الشيوخ من أجل اثارة الرعب بين صفوفهم، وطلب من طيران القوة الجوية التحليق فوق مناطق عشائر الجوابر وآل خليفة وبني سعيد لزيادة الرعب لدى تلك العشائر(٥٤).

ويبدو ان امر القوة النهرية أراد من حركته هذه اثارة الرعب بين الأهالي في سوق الشيوخ مما يؤدي الى ابتعادهم عن الثوار حتى تنفرد الطائرات بقصف الثوار دون إصابة الأهالي.

قام الشيخ فرهود الفندي وبقية رؤساء الحجام اللجوء الى الشيخ بدر الرميض رئيس عشيرة بني مالك الموالي الى الحكومة بغية التوسط لإعفائهم والانسحاب من مدينة سوق الشيوخ، وعدم مواجهة القوات الحكومية أو التسليم الى الحكومة، فأوفد بدر ابنه الى الناصرية واستطاع ان يحصل لهم ما ارادوه ورجعوا الى بيوتهم، ودخلت القوات الحكومية سوق الشيوخ صباح يوم ٢ حزيران ١٩٣٥(٥٥).

ويبدو ان انسحاب شيوخ العشائر المنتفضة جاء بعد ادراكها تهديد الحكومة وعزمها على قصف المدن والانتقام من أفراد العشائر عن طريق قصفهم بالطائرات مما سيؤدي الى إصابة الأهالي والمواشي وتلف المزروعات، وان الانسحاب هو الطريق الاجدر لهم ولعشائرهم لان اللواء بكر صدقي قائد قوات الفرات كان عازم على الانتقام مهما كلفه الامر ولو بقتل الناس كما فعلها في مدينة الرميثة.

اصدر مكتب المطبوعات بيانا جاء فيه " كان لطغيان الفرات واستيلاء مياهه على الأراضي والاهوار بصورة لم يسبق لها مثيل تأثير كبير على الحركات التأديبية الا ان القوات المؤلفة من الجيش والشرطة والبواخر المسلحة والطيارات أحاطت بالمتمردين من كل جانب فلم يستطيعوا بسببها اظهار مقاومة ما وعرض الجميع دخالتهم على الحكومة عدا ثلاثة رؤساء من عشيرة الحجام لاذوا بالفرار ودخلت قواتنا هذا الصباح سوق الشيوخ واتمت اشغال جميع المخافر والمراكز في القضاء المذكور واعيدت المواصلات وبهذا تمت الغاية الأولى من حركات التأديب"(٥٦).

يتبين من هذا البيان ان الحكومة أرادت ان تظهر للعشائر أنها قادرة على قمع أي تحرك مناوئ لها رغم التحديات التي تواجهها.

أصدرت وزارة الداخلية أمراً باناطة مسؤولية حماية مدينة الناصرية بالشرطة، وقد أرسلت برقية في ٢٥ حزيران بتحرك الفوجين الثامن والتاسع الى أور، على ان يقوم الفوج التاسع بتسليم خطة حماية الناصرية الى الشرطة وتكون مسؤولة عن حماية البلدة منذ التاريخ أعلاه (٥٧).

ارسل الشيخ بدر الرميض رئيس عشيرة بني مالك رسالة الى الملك غازي في ٢٢ حزيران ١٩٣٥، جاء فيها "...بعد التشرف بتقبيل ايادیكم الكريمة والابتهال الى المولى بدوام صحة جلالتكم التي هي منتهى الغاية والمقصود. فالمعروض هو ان رعايا جلالتكم من عشائر ورؤساء سوق الشيوخ قد اصبحوا واليأس ملء قلوبهم رجائهم في الدنيا قليل وعزيزهم ذليل مشتتين لا مأوى لهم يأويهم ولا ملجأ امين يؤمنهم لم يبق لهم من عون غير جلالتكم وهم اذا كانوا قد اذنبوا اليوم فغداً جنود جلالتكم الذين يسفكون دمائهم ويفدون مهجهم عن عرشكم المؤيد المنصور وفوق ذلك فهم من العرب وللعرب حق الشفعة والرحمة على عاهلها العظيم فاذا حرموا منها فهم اذاً من الهالكين وقد ساقني هذا السبب وما يكنه قلبي من الإخلاص لخدمة العرش الهاشمي المؤيد ذلك الإخلاص المتسلسل من فؤاد جدي مالك الاشتر صاحب المواقف المشهورة من جدكم سيف الله البتار مبيد الكفار حيدر الكرار سلام الله عليه وعلى اله الطاهرين يوم وقعة الجمل ويوم صفين وهذا وذاك دعاني ان اتجاسر برفع هذه العريضة نحو السدة الملكية وفرع الدوحة الهاشمية متضرعا شمول هؤلاء المنكوبين بعطفكم ورضاكم وعفوكم السامي ممدودا غير محدود نهجا على خط داهية العرب في الحرب والسياسة منقذنا الأعظم وباني صرح مجدنا الملهم وساكن الجنان المغفور له (فيصل) واتباعاً لسنة جدكم الأعلى حبيب الله ورسوله محمد ﷺ حين كان يعفو عند المقدرة عن اكبر الناس ديناً وافظعهم جرماً كعفوه ﷺ عن قاتل جعفر الطيار وعن ابي سفيان اعدى الناس له وان الشاعر الذي قال (ملكنا فكان العفو منا سجية ولما ملكتم سال بالدم ابطح) قاله ملمحا الى قول جدك الرسول (من القى سلاحه فهو امن ومن دخل دار ابي سفيان فهو امن)..." (٥٨).

أجاب رئيس الديوان الملكي الشيخ بدر الرميض برسالة في ٣٠ حزيران، أوضح له فيها بان الملك غازي قد اطلع على رسالتكم وأعرب عن شكره السامي على ما ورد فيها من عبارات الدعاء والولاء لجلالته وعن تقديره لإخلاصه، " وان جلالته سينظر الى النقاط التي وردت في كتابكم المذكور بنظر الاعتبار وسيجعلها موضع عنايته واهتمامه " بحسب تعبيره[٥٩].

فرضت الحكومة غرامات على عشائر مركز لواء المنتفك والاقضية التابعة له [٦٠]، وبلغ مجموع البنادق المفروضة على عشائر اللواء (٢٣٥٩) بندقية، منها (١٢٨٢) بندقية غرامات على عشائر سوق الشيوخ، فيما بلغت الغرامات المالية على عشائر اللواء (١٩٢٧) دينار، منها (١٣٧١) دينار غرامات على عشائر سوق الشيوخ، وكان ما تم استحصاله وارسله الى وزارة الدفاع لغاية تاريخ ١٥ تموز ١٩٣٥ من بنادق من عشائر سوق الشيوخ (٨٣٦) بندقية، اما قيمة الغرامات المالية المستوفاة من عشائر سوق الشيوخ بلغت (٥٩٠) ديناراً، وسوف تتخذ إجراءات لتحصيل باقي الغرامات، وكانت عشيرة الحجام اكثر العشائر غرامة اذ بلغت قيمة الغرامة (٢٠٠) بندقية و(١٥٠) ديناراً [٦١].

الخاتمة:ـ

- لم تستطع الحكومة مواجهة عشائر سوق الشيوخ لشراستهم في القتال وتحديهم للحكومة، فضلا عن فيضان المناطق الشرقية المحيطة بالمنطقة، لذلك استخدمت أسلوب الاعتماد على بعض شيوخ العشائر ممن لديهم حضوة اجتماعية في اقناع العشائر المنتفظة برمي أسلحتها وبسط سيطرة الدولة على سوق الشيوخ لذلك دخلت القوات العسكرية دون اطلاق رصاصة واحدة.
- سعت الحكومة الى تمزيق اتحاد العشائر وتشتيت كلمتهم بوسائل عدة للسيطرة عليهم غير ان الرسائل الواصلة اليهم من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قد نبهتهم الى ضرورة اتحادهم وتكاتفهم فلم تتكلل تلك المساعي بالنجاح.
- لم يكن باستطاعة الحكومة إلغاء السركلة التي طالب بها الفلاحون في مناطق سوق الشيوخ بسبب ضعف الحكومة في مناطقهم من ناحية، ومساندة الحكومة لرؤساء العشائر كونهم متنفذين في السلطة التشريعية من ناحية أخرى.

- كان لانسحاب رؤساء العشائر وثوارهم من مدينة سوق الشيوخ أثر كبير في سهولة دخول القوات العسكرية دون قتال، ولم تكن هناك ضحايا من الجانبين.
- افرزت هذه الحركة عن ظهور شخصيات عسكرية الى الواجهة أمثال بكر صدقي، وبروز زعماء العشائر الموالية للحكومة والمعارضة لها بشكل علني.

هوامش البحث

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٧٣، بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥ و١٦، ص ٢٦.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٠٢، بتاريخ ٣١ اذار ١٩٣٥، و٣، ص ١١.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٠٢، بتاريخ ٣١ اذار ١٩٣٥، و٣، ص ١٢.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٦٦، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣٥، و٢٥، ص ٧٨- ٧٩.

(٥) للتفاصيل عن ميثاق الشعب انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، نص البيان (ميثاق الشعب) الصادر من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥، و٤١، ص١١٦.

(٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٩١، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، و٤١، ص ١١٥- ١١٦.

(٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٠٣، بتاريخ ١ نيسان ١٩٣٥، و١٠٠، ص ١٥٢.

(٨) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، بيان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب زعماء عشائر الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، و٢٤، ص٧٦.

(٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير المفتش الاداري لألوية البصرة والعمارة والمنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٨، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٥، و ٦٥، ص ٨٨- ٩٣.

(١٠) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٤٥، بتاريخ ٨ نيسان ١٩٣٥، و ٧٣، ص ١٠٩.

(١١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، رسالة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى شيوخ عشائر سوق الشيوخ، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٥، و ٧٤، ص١١٠.

(١٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٥١، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٥،و٧٦، ص ١١٢- ١١٣.

(١٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٧٦، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٥، و ٥٦، ص ٧٧- ٧٨.

(١٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، بيان متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٥، و ٥٦، ص ٧٩.

(١٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، نص مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، بتاريخ ٩ حزيران ١٩٣٥، ص ٤٠.

(١٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير مدير شرطة لواء المنتفك الى متصرف لواء المنتفك المرقم ٣٣٣، بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥، و ١٥، ص ٢٤- ٢٥.

(١٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٧٣، بتاريخ١ ايار ١٩٣٥،و ١٦، ص ٢٧.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٧٣، بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥، و ١٦، ص ٢٨- ٢٩.

(٢٠) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية الى المرقم ٢٥٧، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، و ١٤، ص ٢٢- ٢٣.

(٢١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية وزير الداخلية الى متصرف لواء المنتفك المرقمة ١١١٠، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥، و ١٤، ص ٢١.

(٢٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٦٥٥، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥، و ٢٠،ص ٥٧- ٥٨.

(٢٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٨٣، بتاريخ ٧ ايار ١٩٣٥، و١٨، ص ٣١.

(٢٤) كان أبرز الشيوخ الذين ختموا على الرسالة كل من دليف الخزعل ومريهج الفيصل ومحسن شناوة وعيسى محيسن. انظر د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، رسالة من رؤساء عشائر ال حسن الى قائمقام سوق الشيوخ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٣٥، و٢٢، ص٣٥.

(٢٥) د د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، و٢٠، ص٥٩.

(٢٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٥٦، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥، و١٠، ص ١٤.

(٢٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٢٨١، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥، و١٠، ص ١٥.

(٢٨) د د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الدفاع المرقم ١٦٥٥، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥، و ٢٠، ص٥٧؛ تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، ص٦٠.

(٢٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، و٢٠، ص٦١.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزير الدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥، و٤٥، ص١٢٨.

(٣٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥،و٢٠، ص٦٢- ٦٣.

(٣٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، قائمة باسماء عشائر سوق الشيوخ التي سيطرت على المدينة وعدد رجالها والبنادق، و٤٥، ص ١٣٢.

(٣٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية من وجهاء الناصرية الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥، و٢٢، ص٧٢؛ برقية من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الشيخ عبد الحسين مطر، بتاريخ ١٨ ايار ١٩١٨، و٢٢، ص٧٢.

(٣٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، رسالة من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الشيخ عبد الحسين مطر، بتاريخ ١٩ ايار ١٩١٨، و٢٢، ص٧٢.

(٣٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية المرقم ١٧٢، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩١٨، و٢٢، ص٧١.

(٣٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، البرقيتان المرسلتان من متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية المرقمتان ٣٢٩ و ٣٣٠، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩١٨، و٣٦، ص١٠٥.

(٣٨) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية مدير الشرطة العام الى شرطة الناصرية، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٥، و٥٤، ص١٥٤.

(٣٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥،و٤٥، ص١٢٨.

(٤٠) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،رسالة وزير االدفاع الى رؤساء عشائر المنتفك، بتاريخ ١٦ ايار ١٩٣٥،و٤٥، ص١٣١.

(٤١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،كتاب وزارة االدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥،و٤٥، ص١٢٨.

(٤٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،كتاب مديرية الشرطة العامة الى وزارة الدفاع المرقم ٣٩، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، و٣٨، ص١٠٩.

(٤٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٣١٣، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، و٤٠، ص ١١٨.

(٤٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،برقية مدير شرطة لواء المنتفك الى مديرية الشرطة العامة، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، و٤٠، ص١١٦.

(٤٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٣١١، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، و٤٠، ص ١١٤.

(٤٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية وزير الداخلية الى متصرف لواء المنتفك المرقمة ١٤٢٣، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، و٤٠، ص ١١٣.

(٤٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية امر قوة الصحراء الى مدير الشرطة العام المرقمة ٨٨١، بتاريخ ٢٤ايار ١٩٣٥، و ٢٨، ص٩٠؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٢٧٣، بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٣٥، و٢٨، ص ٨٩.

(٤٨) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزير الدفاع الى وزارة الداخلية المرقم ١٥٩٠، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٣٤، ص ٩٧.

(٤٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب مدير الشرطة العام الى وزارة الداخلية السري للغاية المرقم ٥٩، بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٣٥، و٢٧، ص ٨٧.

(٥٠) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزير الداخلية الى سكرتيرة مجلس الوزراء المرقم ١٥٦٦، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٣٥، ص ١٠٠.

(٥١) للتفاصيل عن اعلان الاحكام العرفية انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، ((الوقائع العراقية)) (جريدة)، بغداد، العدد ١٤٢٣، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٥٥، ص١٥٥.

(٥٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، قرار مجلس الوزراء باعلان الاحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٣٥، ص ٩٩؛ كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٣١، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٣٥، ص٩٨.

(٥٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب مدير الشرطة العام الى وزارة الداخلية المرقم ١٨٨٦، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، و٢٥، ص ٨١؛ برقية امر القوة النهرية في لواء المنتفك الى امر منطقة الفرات المرقمة ٣١، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥،و٢٤، ص٧٨.

(٥٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،برقية امر القوة النهرية في لواء المنتفك الى امر منطقة الفرات المرقمة ٧٢، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥،و٢١، ص٦٦.

(٥٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٣٥، و١٩، ص٥٥؛ كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٧١٦، بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٥،ص٥٠.

(٥٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد،بيان رسمي صادر من مكتب المطبوعات، بتاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥،و١٨، ص٥١.

(٥٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة الداخلية الى ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٠٦٩، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٣٥، و١١، ص ٣١؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٣٠٠٧، بتاريخ ١ تموز ١٩٣٥، و١١، ص ٣٠.

(٥٨) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١،الغارات والتمرد،رسالة من الشيخ بدر الرميض الى الملك غازي، بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٣٥،و١٣، ص ٣٥.

(٥٩) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، رسالة رئيس الديوان الملكي الى الشيخ بدر الرميض، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥، و١٣، ص ٣٤.

(٦٠) صدرت الارادة الملكية بتعيين عبد الرحمن خضر حاكم الناصرية عضواً في المجلس العرفي العسكري في ٣ تموز ١٩٣٥ بدلاً من عبود الشالجي الذي عين بوظيفته حاكمية ابي صخير والشامية. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب وزارة العدلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٢٨، بتاريخ ١ تموز ١٩٣٥،و١٢، ص ٣٢؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٣٠٥٩، بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٥، و٩، ص ٢٥- ٢٦.

(٦١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٧٠٩، بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣٥، و٣، ص١٠- ١٣.

قائمة المصادر

الوثائق غير المنشورة:

١. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٥/ ٣١١، الغارات والتمرد، بيان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب زعماء عشائر الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

٢. ــــــــــــ، نص البيان (ميثاق الشعب) الصادر من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥.

٣. ــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٠٢، بتاريخ ٣١ اذار ١٩٣٥.

٤. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٦٦، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣٥.

٥. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٩١، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

٦. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٧/ ٣١١، الغارات والتمرد، تقرير قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٧٣، بتاريخ ١ايار ١٩٣٥.

٧. ــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٠٣، بتاريخ ١ نيسان ١٩٣٥.

٨. ــــــــــــ، تقرير المفتش الاداري لألوية البصرة والعمارة والمنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٨، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٥.

٩. ــــــــــــ، تقرير متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٤٥، بتاريخ ٨ نيسان ١٩٣٥.

١٠. ــــــــــــ، رسالة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى شيوخ عشائر سوق الشيوخ، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٥.

١١. ــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٥١، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٣٥.

١٢. ــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ١٧٦، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٥.

١٣. ــــــــــــ، بيان متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٥.

١٤. ــــــــــــ، تقرير مدير شرطة لواء المنتفك الى متصرف لواء المنتفك المرقم ٣٣٣، بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥.

١٥. ــــــــــــ، تقرير قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٧٣، بتاريخ ١ ايار ١٩٣٥.

١٦. ــــــــــــ، تقرير متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية الى المرقم ٢٥٧، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.

١٧. ــــــــــــ، برقية وزير الداخلية الى متصرف لواء المنتفك المرقمة ١١١٠، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥.

١٨. ــــــــــــ، كتاب قائمقام سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك المرقم ١٨٣، بتاريخ ٧ ايار ١٩٣٥.

١٩. ــــــــــــ، رسالة من رؤساء عشائر (ال حسن) الى قائمقام سوق الشيوخ، بتاريخ ٧ ايار ١٩٣٥.

٢٠. ــــــــــــ، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٢٨١، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥.

٢١. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٥٦، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥.

٢٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١١١٨/ ٣١١، الغارات والتمرد، نص مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، بتاريخ ٩ حزيران ١٩٣٥.

٢٣. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٦٥٥، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥.

٢٤. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٠٦٩، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٣٥

٢٥. ــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٣٠٠٧، بتاريخ ١ تموز ١٩٣٥.

٢٦. ــــــــــــ، رسالة من الشيخ بدر الرميض الى الملك غازي، بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٣٥.

٢٧. ــــــــــــ، رسالة رئيس الديوان الملكي الى الشيخ بدر الرميض، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥.

٢٨. ــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٧٠٩، بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣٥.

٢٩. ــــــــــــ، كتاب وزارة العدلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٢٨، بتاريخ ١ تموز ١٩٣٥.

٣٠. ــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٣٠٥٩، بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٥.

٣١. ــــــــــــ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الدفاع المرقم ١٦٥٥، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥.

٣٢. ــــــــــــ، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.

٣٣. ــــــــــــ، رسالة من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الشيخ عبد الحسين مطر، بتاريخ ١٩ ايار ١٩١٨.

٣٤. ــــــــــــ، البرقيتان المرسلتان من متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية المرقمتان ٣٢٩ و ٣٣٠، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩١٨.

٣٥. ــــــــــــ، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٣١٣، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.

٣٦. ــــــــــــ، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزير الداخلية المرقمة ٣١١، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.

٣٧. ــــــــــــ، برقية وزير الداخلية الى متصرف لواء المنتفك المرقمة ١٤٢٣، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.

٣٨. ــــــــــــ، برقية امر قوة الصحراء الى مدير الشرطة العام المرقمة ٨٨١، بتاريخ ٢٤ايار ١٩٣٥.

٣٩. ــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٢٧٣، بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٣٥.

٤٠. ــــــــــــ، كتاب وزير الدفاع الى وزارة الداخلية المرقم ١٥٩٠، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤١. ــــــــــــ، كتاب مدير الشرطة العام الى وزارة الداخلية السري للغاية المرقم ٥٩، بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٣٥.

٤٢. ــــــــــــ، كتاب وزير الداخلية الى سكرتيرة مجلس الوزراء المرقم ١٥٦٦، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤٣. ــــــــــــ، قرار مجلس الوزراء باعلان الاحكام العرفية في قضاء سوق الشيوخ، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤٤. ــــــــــــ، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٣١، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤٥. ــــــــــــ، كتاب مدير الشرطة العام الى وزارة الداخلية المرقم ١٨٨٦، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤٦. ــــــــــــ، برقية امر القوة النهرية في لواء المنتفك الى امر منطقة الفرات المرقمة ٣١، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٤٧. ــــــــــــ، برقية متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية، بتاريخ ٣١ ايار ١٩٣٥.

٤٨. ــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٧١٦، بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٥.

٤٩. ــــــــــــ، ((الوقائع العراقية)) (جريدة)، بغداد، العدد ١٤٢٣، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.

٥٠. ــــــــــــ، برقية من وجهاء الناصرية الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥.

٥١. ــــــــــــ، برقية من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى الشيخ عبد الحسين مطر، بتاريخ ١٨ ايار ١٩١٨.

٥٢. ــــــــــــ، برقية مدير الشرطة العام الى شرطة الناصرية، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٥.

٥٣. ــــــــــــ، برقية مدير شرطة لواء المنتفك الى مديرية الشرطة العامة، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.

٥٤. ــــــــــــ، برقية امر القوة النهرية في لواء المنتفك الى امر منطقة الفرات المرقمة ٧٢، بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣٥.

٥٥. ــــــــــــ، بيان رسمي صادر من مكتب المطبوعات، بتاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥.

٥٦. ــــــــــــ، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.

٥٧. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد، رقم الملفة ١١١٨، ــــــــــــ، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.

٥٨. ــــــــــــ، تقرير امر رتل الشرطة المدافع في سوق الشيوخ الى متصرف لواء المنتفك، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.

٥٩. ــــــــــــ، رسالة وزير الدفاع الى رؤساء عشائر المنتفك، بتاريخ ١٦ ايار ١٩٣٥.

٦٠. ــــــــــــ، قائمة باسماء عشائر سوق الشيوخ التي سيطرت على المدينة وعدد رجالها والبنادق.

٦١. ــــــــــــ، كتاب وزير الدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥.

٦٢. ــــــــــــ، كتاب متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية المرقم ١٧٢، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩١٨.

٦٣. ــــــــــــ، كتاب وزارة الدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥.

٦٤. ــــــــــــ، كتاب وزارة الدفاع الى رئيس مجلس الوزراء المرقم ١٥٨٠، بتاريخ ١٨ ايار ١٩٣٥.

٦٥. ــــــــــــ، كتاب مديرية الشرطة العامة الى وزارة الدفاع المرقم ٣٩، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.